

حوكمة المشاريع وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية

تكليف 2- مشروع 1

أسم الطالب

حسام على الشهري

الرقم الجامعي

241002040

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

التاريخ- الفصل الدراسي

4-1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما مستوى تطبيق حوكمة المشاريع في الجهات الحكومية والشركات الكبرى في المملكة العربية السعودية؟

2. ما أثر تطبيق حوكمة المشاريع على نجاح المشاريع من حيث الوقت والتكلفة والجودة؟

3. ما دور حوكمة المشاريع في تعزيز الشفافية والمساءلة وإدارة المخاطر؟

4. ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق حوكمة المشاريع في المملكة العربية السعودية؟

5-1 أهداف الدراسة

1. قياس مستوى تطبيق حوكمة المشاريع في المملكة العربية السعودية.

2. تحليل أثر حوكمة المشاريع على نجاح المشاريع.

3. تقييم دور الحوكمة في تعزيز إدارة المخاطر والرقابة.

4. تحديد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق حوكمة المشاريع.

5. تقديم توصيات تسهم في تطوير ممارسات حوكمة المشاريع.

6-1 فرضيات الدراسة

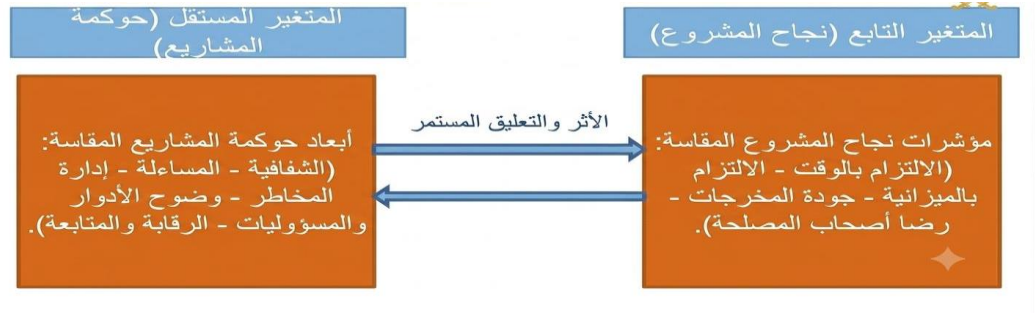
بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، يتم صياغة الفرضيات التالية:

١. الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة المشاريع ونجاح المشاريع في الجهات الحكومية والشركات الكبرى.

٢. الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة المشاريع وتعزيز إدارة المخاطر والشفافية.

٣. الفرضية الفرعية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة تعزى للمتغيرات الديموغرافية مثل المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة

7-1 نموذج الدراسة



1-8

الدراسة الميدانية

مجتمع الدراسة: الجهات الحكومية والشركات الكبرى التي تدير مشاريع استراتيجية في المملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة: عينة عشوائية من مديري المشاريع وأعضاء مكاتب إدارة المشاريع والقيادات التنفيذية.

أداة الدراسة: استبانة إلكترونية محكمة لقياس متغيرات الدراسة.

أدوات التحليل: برنامج SPSS أو SmartPLS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

9-1 مخطط المشروع

- تم تقسيم مشروع التخرج إلى خمسة فصول رئيسية، يتناول الأول الإطار العام، ويستعرض الثاني الدراسات السابقة والأدبيات، ويشرح الثالث منهجية البحث، ويعرض الرابع التحليل الإحصائي والنتائج، ويختتم الخامس بالاستنتاجات والتوصيات، يليها المراجع والملاحق

